

تيهور الشرقية: نظام قسري لإعادة التوطين

بقلم: جون غ. تايلور

تعرضت إندونيسيا لسنوات عديدة لتحركات سكانية ضخمة كنتيجة مباشرة لسياسات الحكومة.

القوات الإندونيسية بانتظارهم. ووردت أنباء عن حدوث موجة هائلة من المذابح خلال عام ١٩٧٨.

ونُقل السكان الذين ظلوا على قيد الحياة إلى مناطق لتجميعهم في أعقاب الحملات السالفة الذكر، ثم أرسلوا إلى مخيمات أنشئت لإعادة توطينهم. وفي منتصف عام ١٩٧٩، قدرت هيئة المعونات الأمريكية أن ٣٠٠ ألف من مجموع السكان البالغ عددهم ٦٨٠ ألفاً قبل الغزو قد أصبحوا يقيمون في المخيمات. وادعى التيموريون الشرقيون المحتجزون في المخيمات أنهم كانوا ممنوعين من مغادرتها كما كانوا لا يستطيعون ممارسة الزراعة أو الحصاد. وقد وصف أحد الصحفيين الذين نظمت الحكومة الإندونيسية زيارته، أحوال المعيشة في مخيم يقع في جنوب العاصمة ديلي على النحو التالي: "كانت مظاهر الذهول والغضب وتدني الروح المعنوية تبدو على سكان ريميكمسيو، شأنهم في ذلك شأن سكان القرى الأخرى. كما كانوا بالغي الهزال نتيجة للحرب والمعاناة. لقد كانوا يحاولون استيعاب التجربة المفزعة التي أدت إلى اقتلاع ما يزيد على نصف مجموع السكان من موطنهم".^١

ثم نُقل معظم التيموريين الشرقيين في وقت لاحق إلى "قرى توطين" جديدة بعيدة عن مساكنهم الأصلية، أقيمت بالقرب من الطرق المنشأة حديثاً أو عند المفارقات. وكانت تلك القرى تتكون من مجموعات من الأكواخ المبنية من الحشائش أو سعف النخيل. وكان جنود الجيش وأفراد الميليشيا المحلية وإداريو المخيم يعيشون في المناطق الخارجية في بيوت ذات أسقف من الحديد المطلي بالزنك.

وكان العسكريون قد اختاروا مواقع القرى لاعتبارات استراتيجية، إذ أعيد إسكان الأهالي في مناطق بعيدة عن مناطق المقاومة. كما أدت سياسة التشتيت إلى إضعاف احتمال عودة المقاومة للظهور بالاعتماد على التجمعات التقليدية، مثل الطائفة أو القرى الصغيرة أو القرى. وكانت القرى تُبنى في معظم الأحيان في الأراضي الوطئة التي اعتاد فلاحو جبال تيمور الشرقية على تجنبها لتفشي الملاريا فيها، وسوء مصادر المياه، وجوها البالغ الحرارة.

كانت كل قرية من قرى التوطين تخضع لسيطرة شديدة. وكان التحرك للخارج أو الداخل يقتصر على نخبة من الفلاحين الذين كانوا يحصلون على "سورات جالان" (تصريح بالسفر). وكانت الزراعة ممنوعة في داخل نطاق القرى. كما كان العسكريون يفرضون

لقد تعرضت إندونيسيا في الشهور الأخيرة لتصاعد متزايد في حدة الصراع العرقي والاحتجاج الإقليمي. وكانت الأحداث الصغيرة تذكى نيران الصراعات. وقد ترك منذ يناير/كانون الثاني ما يزيد على ٥٠ ألف شخص جزر مولوكا كما طردت قرى الماليزيين والداياك ١٦ ألف من المادوريزيين في شمال كاليمانتان (بورنيو).

ولم تبتد عواقب الهجرة الداخلية بالوضوح الذي بدت به في أراضي تيمور الشرقية التي يحتلها الإندونيسيون منذ عام ١٩٧٩ ويخضعون سكانها لنظام قسري لإعادة التوطين.

تيمور الشرقية

غزت القوات المسلحة الإندونيسية تيمور الشرقية في ٧ ديسمبر/كانون الثاني من عام ١٩٧٥. وكان هدف الغزو ضم تيمور الشرقية للجمهورية الإندونيسية بالقوة، ووقف عملية تصفية الاستعمار التي كانت على وشك إنشاء دولة جديدة فيها بعد ٤٥٠ سنة من الحكم الاستعماري البرتغالي. وبدأت القوات الإندونيسية في ترويع السكان المقيمين خارج المناطق التي يسيطر عليها الفريتييلين لشعور الإندونيسيين بالإحباط لعجزهم عن التغلب على حركة "جبهة تحرير تيمور الشرقية" المعروفة اختصاراً باسم "فريتييلين". فدمروا القرى وارتكبوا فظائع مروعة واستخدموا الأسلحة الكيميائية. وادعى لوبيز دا كروز العضو الشرق تيموري في الإدارة التي أنشأها الإندونيسيون في مارس/آذار ١٩٧٦، أن ٦٠ ألفاً من أبناء الإقليم قد قتلوا أثناء الأشهر التي تلت الغزو.

ثم بدأت في سبتمبر/أيلول ١٩٧٧ مرحلة من نوع جديد في الحملة الإندونيسية عندما شرعت في القيام بغارات جوية على المناطق الخاضعة لحركة "الفريتييلين" في الأجزاء الغربية والوسطى والجنوبية من تيمور الشرقية. واستخدمت خلال عمليات القصف الجوي المكثف أنواع من الأسلحة جردت الشجر من أوراقه لحرومان المقاتلين التيموريين الشرقيين من غطاء يتسترن به. واضطر السكان إلى التراجع إلى مناطق أخذ الحصار يشتد حولها يوماً بعد يوم، واضطرهم نقص الطعام إلى التحرك إلى المناطق المنخفضة حيث كانت

أدت برامج التهجير الداخلي التي نفذت أثناء حكم سوهارتو إلى انتقال ١,٦ مليون نسمة، معظمهم من جاوة وبالي ومادورا إلى كاليمانتان وسومطرة وجزر المولوكا وسولاويزي وجزر شرق إندونيسيا. وكان التهجير يُعد ضرورة سكانية لتخفيف ضغط السكان على جاوة حيث يعيش ٨٠٪ من السكان، كما اعتبر أيضاً عاملاً إيديولوجياً يهدف إلى تحقيق المزيد من اندماج الطوائف العرقية الكثيرة التي تؤلف سكان إندونيسيا. وقد نفذت الهجرة بأسلوب تسلطي صارم حيث كان الجيش يجمع أي احتجاج بلا هوادة.

وإزاد السخط منذ استقالة سوهارتو في مايو/أيار ١٩٩٨ وعم السخط على الحكومة والجيش والمُهجرين بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية. وصاحب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٤٪ في عام ١٩٩٨ وهروب رؤوس الأموال وارتفاع البطالة بصورة استرعت الانتباه، ارتفاع ضخم في أسعار الطعام والضروريات الأساسية. فلا عجب إذن، أن تؤدي ظروف هذا شأنها إلى ازدياد الصراعات بين المجتمعات التي يختلف حظها من الحصول على الموارد. وقد أصاب التدهور الاقتصادي المناطق الحضرية في جاوة بصورة شديدة على وجه الخصوص، وإن كان بعض الجزر الإندونيسية قد عانى بصورة أقل. وحادي بالذكر، أن المناطق التي تصدر السلع الأولية والزراعية قد استفادت من انخفاض سعر الروبية الإندونيسية الذي كان ضمن سمات الأزمة. ومع تراخي سيطرة جاكارتا وزيادة العائد المحلي، تزايدت المطالبة بقدر أكبر من السيطرة الإقليمية والحكم الذاتي والاستقلال في بعض المناطق، مثل آسه (في شمال سومطرة) وإيربان جايا. وكانت الاحتجاجات الإقليمية موجهة إلى الحكومة المركزية وجماعات المهجرين الذين اعتبروا من المستفيدين من سيطرة جاكارتا.

حدثت هذه التطورات بينما كانت إندونيسيا تسعى من خلال فترة انتقالية حافلة بالمخاطر إلى التحول إلى نظام أقل تسلطاً، وكان من أبرز ملامح هذه الفترة إجراء انتخابات عامة في ٧ يونيو/حزيران. وتشعل الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة لهذا التطور صراعات إقليمية وعرقية في محاولة «لإثبات» عدم استعداد البلاد لهذا التحول الديمقراطي.

القيود على زراعة الحدائق خارج القرى أما للعقاب أو كإجراء أمني، الأمر الذي زاد من سُح الطعام. وعن هذا قال أحد موظفي إدارة الإغاثة الكاثوليكية في عام ١٩٨٨: "إن مشكلة إعادة التوطين الرئيسية هي نقص الطعام. فالمناطق التي يسمح للأشخاص بالتردد عليها محدودة جداً. ومعظم الأسر لا يسمح لها بتملك أكثر من ١٠٠ إلى ٢٠٠ متر مربع من الأرض، وهي مساحة لا تكفي لإطعام أسرة واحدة. لذلك، يُضطر السكان إلى اللجوء لجمع الفواكه البرية والجدور وأوراق الشجر بكميات لا تكفي أيضاً لأن الجيش يحظر على السكان الابتعاد عن المخيم"^٣.

وقد قيد العسكريون الإندونيسيون استخدام الأيدي العاملة في فلاحة المزارع. كما فرضت السخرة على سكان المخيمات، مثل شق الطرق وبناء البيوت وجمع الحطب وزراعة قصب السكر والقهوة والأرز ومحاصيل التصدير الأخرى.

ومع التغيير الجذري الذي طرأ على أنماط التوطين، شرع الجيش في إدخال تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على مجتمع تيمور الشرقية. فاصاب الوهن سمات المجتمع الأساسية، مثل الأسرة الممتدة وعلاقات القرابة والدين والتعليم، عندما شرع الجيش في الاستعاضة عنها بمؤسسات اجتماعية لدعم الاستقرار والأمن وتسهيل كافة جوانب التنمية^٤.

ووصل عدد قرى إعادة التوطين في عام ١٩٨٤ إلى ٤٠٠ قرية من هذا النوع. وأصبح معظم سكان تيمور الشرقية يعيشون فيها بحلول عام ١٩٩٠.

وأضيف عنصر جديد إلى الاستراتيجية الإندونيسية في عام ١٩٨٢، عندما بدأ نقل السكان غير التيموريين إلى المناطق الخصبة مثل إرميرا وبونوارو وماليلانا. وقد تسلموا أراضي كان يستخدمها الفلاحون التيموريون الشرقيون في الماضي، الذين نقلوا بدون تعويض إلى الأراضي المنخفضة الجدياء في السهل الساحلي الشمالي. وفي أعقاب مذبحه مقبرة سانتا كروز المشهورة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١، التي قتل وأصيب أثناءها عدد من الأشخاص يقدر بمائة وستين، زاد العسكريون من تهجيرهم للأسر، ولاسيما التجار، إلى المدن الصغيرة والقرى. ومنح المهاجرون من سولاويزي ومالوكو والجزر المجاورة مثل جزيرة روتي، امتياز ممارسة التجارة ودخول السوق، حيث حلوا محل التجار المحليين. ويصل عدد المهاجرين الإندونيسيين إلى تيمور الشرقية وفق التقديرات الحالية إلى ما بين ١٥٠ ألفاً و٢٠٠ ألف نسمة. وهم يمثلون على وجه التقريب ربع السكان الحاليين البالغ عددهم ٨٥٠ ألف نسمة. واستهدفت أعمال الاحتجاج في السنوات الأخيرة هؤلاء التجار بصورة آخذة في الازدياد، ولاسيما من يتحكمون في سوق البلاد الرئيسية في ديلي التي أصبحت تخلو حالياً من التجار التيموريين الشرقيين.

الإستفتاء

انتقلت الحكومة التي خلفت سوهارتو برئاسة حليفه

السياسي السابق بحر الدين يوسف حبيبي من النقيض إلى النقيض على ما يبدو، بعرضها على تيمور الشرقية فرصة للاستقلال إذا ما صوتت أغلبية سكانها برفض الحكم الذاتي في إطار الجمهورية الإندونيسية من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة تقرر أن يجري في ٨ أغسطس/ آب. ويبدو أن حبيبي اتخذ هذا القرار لكسب تأييد دولي بشأن قضية أصبحت تسبب حرجاً شديداً لإندونيسيا، بعد أن حصل الأسقفان التيموريان الشرقيان بيلو وخوزيه راموس هورتا التيموريان الشرقيان في عام ١٩٩٦ على جائزة نوبل للسلام للجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى "حل عادل وسلمي" للصراع. ويبدو أن حبيبي اقتنع أيضاً بالحجج التي تبرز النفقات المالية التي تحتاجها المحافظة على أرض تيمور الشرقية في ظل الظروف الحالية.

وقد اتضحت الآن مغبة سياسة إعادة التوطين واستجلاب المهجرين التي اتبعت في تيمور الشرقية وأصبحت تؤثر بشدة على

محاولات تهيئة الأوضاع للاستفتاء على تقرير المصير في تيمور الشرقية. فلم يحظ قرار حبيبي على موافقة الدوائر السياسية الهامة، ولاسيما بين كبار ضباط الجيش الذين ترقوا في رتبهم العسكرية بفضل نشاطهم في تيمور الشرقية والذين لا يزالون يحتفظون بمصالح اقتصادية في تلك المنطقة. كما يشعر الكثير من كبار الساسة وضباط الجيش بتخوف شديد من تحولات حبيبي السياسية كما يخشون أن يكون لاستقلال تيمور الشرقية أثر تشجيعي على أقاليم أخرى في إندونيسيا أخذت تشتد مطالباتها بالحكم الذاتي. بل إن هناك خوفاً واسع النطاق من "بلقنة" إندونيسيا. لقد اقترحت ميغاواتي سوكارنوبوتري، رئيسة حزب الكفاح الديمقراطي الإندونيسي (أكثر أحزاب إندونيسيا شعبية) أثناء حملة شهر يونيو/ حزيران الانتخابية أنه بوسع حكومة جديدة إبطال أي قرار يتوصل إليه استفتاء تيمور الشرقية. وكان رأيها مناهضاً لمنح تيمور الشرقية وضع الحكم الذاتي لما لذلك من آثار ضارة على وحدة الجمهورية الإندونيسية.

الحملة العسكرية

بدأ عدد كبير من المهاجرين الإندونيسيين في ترك تيمور الشرقية بعد الإعلان عن إجراء استفتاء على مقترحات الحكم الذاتي. ووصفت مقالات في الصحافة الإقليمية والإندونيسية "التهديدات" و"الترويع" اللذين سيتعرض إليهما المهجرون. وقد ورد في شهر فبراير/ شباط أن الفرع استشرى في ديلي حيث شرع المهنيون مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين في الفرار بصحبة التجار المهجرين. وأعطت حملة دعائية نظمتها جماعات في داخل الاستخبارات العسكرية الإندونيسية انطباعاً بأن الإقليم منقسم على نفسه ويواجه مستقبلاً غير مضمون، ويهدد بنشوء صراع بين أنصار الاستقلال وأنصار الاحتفاظ بالوضع الراهن. كما أظهروا بلداً ظل يكافح من أجل استقلاله لمدة ٢٣ عاماً على أنه عاجز عن حكم نفسه وتسوده روح الشار من

السكان غير المحليين^٥.

ومع تزايد التأييد للاستفتاء في تيمور الشرقية وعلى المستوى الدولي، بفضل موافقة الأمم المتحدة على الإشراف على الاقتراع، بدأت الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة لسياسة الحكومة في القيام بحملة لزراعة الاستقرار. وكان اعتمادهم الرئيسي على التكتيكات التي طُورت ثم نُفِحت خلال برامج إعادة التوطين السابقة. فنظمت الجماعات المؤيدة للانضمام لإندونيسيا في صفوف القوات المسلحة الإندونيسية عصابات شبه عسكرية جيدة التسليح تتكون من نفر من مواطني المنطقة الذين خدموا في الجيش الإندونيسي وفي الإدارة، والمهاجرين الجدد القادمين من مناطق مثل فلوريس وتيمور الغربية (الإندونيسية). وقامت هذه الجماعات بترويع السكان المحليين وإحراق القرى وقتل الأفراد وأسره وممارسة التعذيب على نطاق واسع. وكان أسوأ الأحداث، ما وقع في ٦ إبريل/ نيسان أثناء احتفاله ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص بكنيسة سان أنطونيو في ليكيكا غرب ديلي بعد أن فروا من القتل على يد العصابات شبه العسكرية التي أحرقت قراهم. واعتدت جماعة مدججة بالسلاح، تطلق على نفسها اسم "بيزي ميراه بوتيه" (الأحمر والأبيض الحديدي) على الكنيسة لعدة ساعات. وقد أعلن رسمياً أن ٥٢ شخصاً قد لقوا مصرعهم. ويقدر محققون لحقوق الإنسان من ديلي زاروا الموقع عدد القتلى النهائي بثلاثمائة نسمة^٦. وقد وقعت اعتداءات مماثلة، ولكنها على نطاق أصغر، في أجزاء كثيرة من تيمور الشرقية في الشهور الأخيرة وفي ديلي نفسها أخيراً.

وقد نادى العصابات شبه العسكرية بتطهير المنطقة من كل مؤيدي الاستقلال^٧. وتكرر العصابات التكتيكات التي استخدمت لترويع السكان في قرى إعادة التوطين. فهم يهدفون إلى "إثبات" عدم صلاحية الإقليم للحكم الذاتي كما يستخدمون تكتيكاً آخر لإفساد الاستفتاء بطريقة منظمة، إذ تقتحم العصابات شبه العسكرية القرى وتشرد سكانها مرة أخرى ويدفعونهم إلى سكني مخيمات جديدة تخضع لسيطرتهم. وقد أدت هذه العمليات إلى موجة نزوح سكاني جديدة على نطاق واسع وإلى إعادة التوطين القسري. فقد سُرد حوالي ٥٤ ألف شخص بالفعل خلال هذه السنة مع حمل معظمهم على العيش في المخيمات التابعة للعصابات شبه العسكرية. ووردت أنباء في أواخر شهر مايو/ أيار عن اعتماد ٣٦ ألفاً من النازحين في مخيمات غرب الإقليم بصورة كاملة على الميليشيات في الحصول على طعامهم^٨. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ترويع السكان لحملهم على عدم التصويت لصالح مقترحات الحكم الذاتي وللسيطرة على تحرك السكان لتقييد وصولهم إلى مكان الاستفتاء في آن واحد. وتنقل العصابات شبه العسكرية بمساعدة مسؤولين عسكريين السكان من تيمور الإندونيسية إلى تيمور الشرقية مع إسكانهم في مخيمات وتزويدهم بطاقات هوية قبل نقلهم إلى القرى استعداداً لإجراء الاستفتاء. فإعادة التوطين تستخدم إذن لتخريب احتمالات إجراء اقتراع حر وعادل حول مقترحات الحكم الذاتي. والهدف هو ضمان استمرار تيمور الشرقية في إطار الجمهورية الإندونيسية بالرغم

من أن الغالبية العظمى من السكان تريد الاستقلال .

وتعد احتمالات نجاح استراتيجية زعزعة الاستقرار التي تتبعها الفئات المؤيدة لانضمام تيمور الشرقية لإندونيسيا من الأهمية بمكان . وليس ذلك بخصوص مستقبل تيمور الشرقية فحسب، بل فيما يتعلق بمستقبل إندونيسيا بصفة عامة . ففي حالة عدم إجراء اقتراع حقيقي في تيمور الشرقية، فإن ذلك بمثابة نذير سوء لسكان تلك المناطق من إندونيسيا التي تطالب بقدر أكبر من الحكم الذاتي . وتعد أهم قضايا الإصلاح بالنسبة للأقاليم الواقعة خارج جاوة والتي تشعر بانها عانت لمدة عقود من سيطرة الحكومة المركزية، هي منح سكانها قدراً أكبر من السيطرة السياسية والاقتصادية على أقاليمهم . وينبغي التعامل مع تلك التطلعات وعدم الاكتفاء بقمعها باستعمال القوة العسكرية .

إن النتائج السلبية التي أدت إليها ٣٠ سنة من استخدام أسلوب التهجير الداخلي وإعادة التوطين من أجل تدعيم السيطرة العسكرية قد أصبحت الآن في إندونيسيا من الواضح بمكان . فقد ساهمت تلك النتائج في نشوء المضاعف التي تواجه البلاد أثناء تحولها المحفوف بالخطر نحو نظام سياسي أكثر انفتاحاً . ويجب أن تتناول عملية التغيير قضية الهجرة . فجاوة تحتوي على كثافة سكانية عالية، وتتطلع الأسر والمجتمعات على الدوام في أقاليم إندونيسيا إلى التحرك إلى مناطق لا تشعر فيها بتدني وضعها . والأمل معقود أن يجري ذلك بطريقة أكثر ديمقراطية ومشاركة من قبل الأطراف المعنية، تخلو من الوسائل القسرية التي تتبعها حكومة مركزية يسيطر عليها العسكريون . وتعتبر تيمور الشرقية حالة خاصة من ناحية تعرضها للغزو والاحتلال والضم القسري للجمهورية الإندونيسية بخلاف أقاليم إندونيسيا . ومع ذلك، فإن الطريقة التي سترد بها القوات المسلحة الإندونيسية على نتائج الاستفتاء الخاص بتيمور الشرقية سوف تكشف عن الكثير بشأن التوقعات المتعلقة بمستقبل التطور السياسي في إندونيسيا . إن الاستراتيجية العسكرية المتعلقة بإعادة التوطين وعواقبها ستكون ذات أهمية رئيسية بشأن تطور إندونيسيا السياسية .

تحديث (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩)

أجري الاستفتاء المزمع لتحديد مستقبل تيمور الشرقية في ٣١ أغسطس/آب، وقد توجه ٩٨,٥ في المائة من الناخبين المقيدين بجداول الانتخاب إلى صناديق الاقتراع، وصوت ٧٨,٣ في المائة منهم لصالح الانفصال عن جمهورية إندونيسيا .

وقد ألقى أبناء تيمور الشرقية أنفسهم وحدهم في مواجهة جحافل الجماعات شبه العسكرية والقوات الإندونيسية التي صبت عليهم نغمتها بعد أن أدلوا بأصواتهم، وذلك رغم تعهد الأمم المتحدة أثناء فترة الاستفتاء بضمان سلامتهم .

وقد أطاشت نتيجة الاستفتاء بصواب الجماعات شبه العسكرية وقيادات القوات المسلحة الإندونيسية، فبدأ الفريقان حملة لتدمير المنطقة وأرغما أعداداً هائلة من

الأهالي على التوجه إلى إقليم تيمور الإندونيسي ومناطق أخرى في أرخبيل إندونيسيا . وقد عدد المواطنون الذين أرغموا على مغادرة الإقليم بحوالي ١٠٠ ألف، كما فر ما يقدر بحوالي ٢٠٠ ألف إلى المناطق الجبلية الداخلية للفرار من وجه قوات الجيش والجماعات شبه العسكرية . وقد استهدف مؤيدو حركة الاستقلال بالأذى وتعرضوا للقتل . وأبدي سكان بعض القرى عن آخرهم . ولم يتبق في ديلي مبنى واحد قائماً سوى ثكنات الجيش الإندونيسي، بعد أن التهمت النيران جميع المنشآت . وروى الصحفيون وشهود العيان قصصاً مماثلة حدثت في كبريات المدن والقرى في تيمور الشرقية .

ومنذ أن وصلت قوات حفظ السلام بعد لأي إلى تيمور الشرقية، وهي تواجه مهمة إنسانية هائلة، فعليها أن تبحث عن المواطنين التيموريين الذين أجبرتهم إندونيسيا على النزوح من ديارهم في سعيها لإيجاد " حل نهائي " لقضية تيمور الشرقية يخدم مصالحها - أي بالقضاء على كل من تجاسر على أن يصوت من أجل الاستقلال بعد أن ظلوا يناضلون على مدار السنوات الأربع والعشرين الماضية ضد الاحتلال الإندونيسي الوحشي لأراضيهم من أجل يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم - ثم كان على قوات حفظ السلام بعدها أن تهيب لهم سبيل العودة إلى وطنهم .

ورغم أن مجلس شوري الشعب الإندونيسي قد صدق في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول على نتيجة الاستفتاء التي انتهت بالتصويت لصالح استقلال تيمور الشرقية، والخطوات المتعاطفة التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية الجديدة تحت قيادة الرئيس عبد الرحمن وحيد، إلا أن الموقف على أرض تيمور الشرقية مازال بالغ الخطورة .

ولا يزال أكثر من ٨٠ ألف مواطن من أبناء تيمور الشرقية في عداد المفقودين، وأكثر من ١٠٠ ألف منهم يعيشون في المخيمات التي تسيطر عليها الجماعات شبه العسكرية في تيمور الشرقية . ويبدل قادة تلك الجماعات قصارى جهدهم من أجل منع عمليات إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي تنظمها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فلم يسمحوا إلا لعدد قليل جداً من الأسر بعبور الحدود إلى تيمور الشرقية . وقد نشرت صحيفة "كومباس" اليومية الإندونيسية أخيراً مقالة عن المخيمات، وانتهى كاتبها إلى أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٣٠ سنة قليل جداً، بينما قدر أن ٦٠ في المائة من سكان المخيمات تحت سن الرابعة عشرة . ويبدو أن هذه النتيجة تؤيد الأنباء التي وردت من قبل عن قيام الجماعات شبه العسكرية بفصل الشباب عن أسرهم والقبض عليهم لكي تقتلهم أو تجبرهم على الانضمام لوحوات الإرهابيين التي تتسلسل إلى تيمور الشرقية .

ومازال بعض سكان تيمور الشرقية مقيمين في المناطق الجبلية ويخشون من العودة إلى قراهم، خاصة في المناطق الغربية والجنوبية من الإقليم . وتتواتر الأنباء على نحو مستمر عن تفشي المجاعة والأوبئة والأمراض في هذه المناطق .

وفي الوقت نفسه، مازالت المحاولات تبذل من أجل إعادة إعمار الإقليم بعد التخريب الذي حل به على يد الجماعات شبه العسكرية والقوات الإندونيسية . وقد

وضعت بعثتا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي استراتيجيات لإعادة بناء اقتصاد ذلك البلد، كما أسست الكثير من المنظمات غير الحكومية برامج بهذا الشأن، ومعظمها يتركز في ديلي، وكذلك مدينة باوكاو، ثاني أكبر مدن تيمور الشرقية .

وسوف تظل تيمور الشرقية بوجه عام معرضة للخطر . فيمكن للجماعات شبه العسكرية أن تزلزل استقرارها عن طريق شن غارات من تيمور الإندونيسية، ويمكن أن تعتمد الحكومات الإندونيسية في المستقبل، التي ربما تكون أقل تعاطفاً من الحكومة الحالية، إلى التحرش بها اقتصادياً وإلى التنديد بها في المحافل الإقليمية والدولية . فالديمقراطية في إندونيسيا بالغة الهشاشة وتترصد بها الأخطار - أعمال الاحتجاج ذات البواعث الإقليمية والعرقية تهددها، والمصاعب الاقتصادية المستمرة تعرقل مسيرتها، ومشاعر الامتعض التي تنطوي عليها صدور العسكريين تترصد بها . إلا أن تبوء تيمور الشرقية مكانها بين الأمم المستقلة لم يعد أمراً يكتنفه الشك، فقد نال شعبيها حريته، ولكن ما أفدح الثمن الذي دفعه من أجل ذلك .

جون تايلور أستاذ علم السياسة في جامعة ساوث بانك، لندن .

البريد الإلكتروني : taylorjb@vax.sbu.ac.uk

١ توصل معدو تقرير "استطلاع الحياة الأسرية في إندونيسيا"، من واقع تحليلهم لمستوى الخدمات الاجتماعية فيما بين أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وأغسطس/آب - سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، إلى أن الإنفاق في مناطق المدن قد انخفض بنسبة ٣,٤٪ بينما كانت النسبة المقابلة في الأرياف ١٣٪ .

٢ دافيد جنكينز "رياضيات اليأس في تيمور الشرقية" 'Timor's Arithmetical Despair'، *Far Eastern Economic Review* العدد ٢٠، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨ .

٣ من مقابلة مع أنطونيو تافاريس أحرارها معه جان بيير كاتري، لشبونة، ١٩٨٨ .

٤ تصريح لوزير الداخلية، توبيك، جاكارتا، في ١٨ يوليو/تموز ١٩٨٤ .

٥ بالرغم من أنه منذ سقوط سوهارتو لم يشهد الإقليم احتجاجات عنيفة، وقد قام أنصار الاستقلال بمظاهرات كبيرة سلمية أثناء شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول . وعقدت ندوات في ديلي وغيرها من المدن الرئيسية وأخذ الأفراد من كافة الجماعات السياسية يتعاونون على وضع برنامج لتنمية الإقليم في المستقبل .

٦ جون أغليوني، "مذبحة حولت ليكيكا إلى مدينة أشباح"، 'Massacre that made Liquica a ghost town'، صحيفة *Guardian*، لندن، ١٤/٤/١٩٩٩ .

٧ باتريشيا لن ودافيد اطس، "ارتفاع عدد القتلى أثناء احتلال الميليشيات لعاصمة تيمور"، 'Death Toll Rises as militias seize Timor's capital'، صحيفة *Times*، لندن، ١٩٩٩/٤/١٩ .

٨ تقرير لوكالة رويتر من ديلي، *Jumat*، ٢٨/٥/١٩٩٩ .

تتوفر آخر الأنباء والتحليلات بشأن تيمور الشرقية في المواقع:

<http://www.zmag.org/>

http://CrisesCurEvts/Timor/timor_index.htm

<http://etan.org> و

<http://www.un.org/peace/etimor/> و

index_body.htm